الصباح الاقتصادية
12
العدد 2314 - السنة الثامنة
الأحد 3 صفر 1437 - الموافق 15 نوفمبر 2015
Sunday 15 November 2015 - No.2314 - 8th Year

مؤشرات البورصة واصلت تباينها للأسبوع الثاني على التوالي

تقرير: ظاهرة انسحاب الشركات المدرجة من السوق تحتاج إلى معالجة اقتصادية شاملة

- سجلت ثمانية قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي

أوضح تقرير خاص بشركة بيان للاستثمار أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية واصلت تباينها للأسبوع الثاني على التوالي على إثر اختلاف توجهات المتعاملون، إذ استمر المؤشر السعري في تسجيل الخسائر في ظل الضغوط البيعية وعمليات المضاربة المستمرة على الأسهم الصغيرة، لاسيما أسهم الشركات المتأخرة في الإعلان عن بياناتها المالية لفترة التسعة أشهر من العام 2015، وسط تخوفات من أن يتم إيقاف التداول عن تلك الأسهم إذا ما لم تتمكن من الإفصاح قبل نهاية المهلة القانونية التي ستنتهي اليوم الأحد؛ في المقابل، تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من مواصلة أدائهما الإيجابي وسط دعم من استمرار عمليات الشراء والتجميع التي شملت بعض الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة أسهم الشركات التي أفصحت عن نتائج فصلية إيجابية. وقد جاء هذا الأداء في ظل ارتفاع مستويات السيولة النقدية في أغلب جلسات الأسبوع، وخاصة في جلسة يوم الاثنين التي شهدت وصول قيمة التداول إلى أعلى مستوياتها منذ شهر أغسطس الماضي.

من جهة أخرى، أعلنت هيئة أسواق المال خلال الأسبوع الماضي عن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010، وقد صرح (رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال) بأن هذه اللائحة قد أتت كحجر أساس وانطلاق لمشروع تنظيمي لا يتوقف، بل يتطور مع مرور الوقت واستمرار الأعمال، خاصة وأن هذه اللائحة امتدت لتنظيم عدة أطر جديدة لم يتم التطرق إليها تشريعيا من قبل في الكويت، وفعّلت العديد من الإجراءات التي كان يعاني قطاع الاستثمار من بيروقراطيتها سابقا، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الكويتي بشكل عام.

ولا شك أن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال والروتة التي أبدتها سيكون له انعكاسات إيجابية على سوق الكويت للأوراق المالية والشركات المدرجة فيه مستقبلا، إلا أن ذلك لا يكفي وحده لمعالجة الأزمة التي يشهدها السوق حاليا من انعدام الثقة وانخفاض السيولة وهروب المستثمرون وعزوفهم عن الاستثمار، فضلا عن ظاهرة انسحاب الشركات المدرجة من السوق، فهذا الأمر يحتاج إلى معالجة اقتصادية شاملة تنهض بالكويت من جديد إلى سابق عهدها من وجود سوق اوراق مالية نشطة، بل كانت الأكثر نشاطا وتداولا وسيولة في منطقة الخليج في الماضي القريب؛ وقد عرضنا في عدة تقارير سابقة الكثير من أساليب معالجة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها الكويت، ونأمل أن يتم الأخذ بها.

على الصعيد الاقتصادي، قالت مديرة (صندوق النقد الدولي) انه في ظل استمرار تراجع أسعار النفط، فإن الحاجة ملحة للإصلاح، وان تأخره سيزيد من المشقة التي يتم بها التصحيح في المستقبل، مشيرة إلى أن الإصلاحات يجب أن تبدأ بقضية دعم أسعار الوقود والسيطرة على فاتورة الرواتب، داعية إلى ضرورة زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال فرض الضرائب على أرباح الشركات، وفرض ضريبة القيمة المضافة، فضلا عن تحويل النمو من التركيز على القطاع العام إلى القطاع الخاص لخلق مزيد من فرص العمل، هذا وقد حذرت مديرة صندوق النقد الدولي من مغبة استمرار انخفاض أسعار النفط، مؤكدة أن هناك توافقا في الآراء على أن الأسعار المنخفضة باقية خلال عام 2016 وربما بعده أيضا، مؤكدة في تصريح منفصل ان الكويت لا تواجه أي عجز في الميزانية، حيث اتخذت خطوات استباقية لمواجهة أي صعوبات مستقبلية نتيجة تقلب الأسعار، وان لديها مركزاً مالياً قوياً يدعمها لتجاوز أزمة أسعار النفط.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال تداولات الأسبوع المنقضي، فقد أنهى السوق تعاملات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، إذ سجل المؤشر السعري خسائر أسبوعية بسيطة على إثر استمرار حضور بعض العوامل السلبية المتمثلة في الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة التي تتركز على أسهم الشركات الصغيرة التي تأخرت في الإفصاح عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث من العام الجاري، وسط مخاوف من احتمال تعرضها للإيقاف عن التداول إذا لم تعلن عن بياناتها قبيل انتهاء مهلة الإفصاح التي ستنتهي اليوم الأحد. في حين تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء، وذلك بدعم من النشاط الشرائي الذي شمل العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة تلك التي أفصحت عن بيانات مالية إيجابية لفترة التسعة أشهر من العام الجاري.

هذا وقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من تحقيق ارتفاع جيد في جلستي بداية الأسبوع على وقع القوى الشرائية التي شملت العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، سواء القيادية منها أو الصغيرة، وذلك وسط ارتفاع نشاط التداول بشكل بارز، لاسيما السيولة التي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من شهرين، إلا أن عمليات جني الأرباح التي شهدها السوق في جلسة يوم الثلاثاء قد تمكنت من إيقاف مسيرة الصعود التي استهلتها مؤشرات السوق الثلاثة منذ بداية الأسبوع، لتدفعها إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء، مخففة بذلك من مكاسبها بعض الشيء.

وفي جلسة يوم الأربعاء، شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث استطاع المؤشرين الوزني وكويت 15 العودة إلى المنطقة الخضراء بدعم من عمليات التجميع التي تركزت على الأسهم الثقيلة، خاصة أسهم الشركات التي أعلنت عن بيانات مالية إيجابية لفترة الربع الثالث، فيما واصل المؤشر السعري تراجعه على إثر استمرار عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم الصغيرة، ليفقد بذلك كل مكاسبه الأسبوعية، ويغلق دون مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد تمكنت مؤشرات السوق الثلاثة من تحقيق ارتفاعا جماعيا، إذ على الرغم من تراجع المؤشر السعري طوال الجلسة، إلا أنه تمكن بنهايتها من تحقيق ارتفاعا بسيطا جدا بدعم من التداولات الإيجابية التي شهدتها اللحظات الأخيرة، كما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تسجيل نمو جيد بدعم من استمرار عمليات الشراء على الأسهم التشغيلية، معززان بذلك مكاسبهما الأسبوعية.

وفيما يخص إفصاحات الشركات المدرجة في السوق عن نتائج التسعة أشهر من العام 2015، فقد وصل إجمالي عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 133 شركة، أي ما نسبته 69% تقريبا من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ 192 شركة؛ وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1.27 مليار دينار كويتي أرباحا صافية لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2015، مقابل 1.24 مليار دينار كويتي للفترة ذاتها من العام 2014، أي بنسبة ارتفاع تصل إلى 2.29%. وعند مقارنة قطاعات السوق المختلفة من حيث صافي الأرباح المحققة، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى بإجمالي ربح وصل إلى 681.06 مليون دينار كويتي، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بـ151.75 مليون دينار، في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بإجمالي ربح قدره 126.61 مليون دينار. أما قطاع التكنولوجيا، فشغل بدوره المرتبة الأخيرة بين قطاعات السوق من حيث إجمالي الأرباح المحققة، وذلك بعد أن حققت شركاته أرباحا صافية بلغت 1.53 مليون دينار كويتي تقريبا. هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.36 مليار د.ك. بنمو نسبته 1.78% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25.90 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق تراجعا بنسبة بلغت 5.80% عن قيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت وقتها 27.98 مليار د.ك.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,766.37 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.08% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا بنسبة بلغت 1.77% بعد أن أغلق عند مستوى 397.50 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 954.64 نقطة، بارتفاع نسبته 2.67% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نموا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 30.15% ليصل إلى 16.24 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 3.61%، ليبلغ 145.57 مليون سهم تقريبا.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11.77%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.43%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 9.94%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية. وقد تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت ارتفاعا، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,112.80 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 5.45%، تبعه قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 4.07%، مقفلا عند مستوى 883.72 نقطة، فيما جاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعا أسبوعيا بنسبة بلغت 2.06%، مقفلا عند مستوى 1,032.96 نقطة. هذا وقد كان قطاع الاتصالات الأقل ارتفاعا خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره نموا نسبته 0.04%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 577.17 نقطة.

في المقابل، تصدر قطاع الصناعية القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 2.30%، مغلقا عند مستوى 1,051.03 نقطة، فيما شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 781.01 نقطة، ليفقد ما نسبته 1.18%. تبعه قطاع الخدمات المالية بالمرتبة الثالثة، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 650.85 نقطة، ليفقد ما نسبته 0.49%. أما أقل القطاعات انخفاضا خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع الرعاية الصحية، إذ أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 951.51 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.15%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 288.62 مليون سهم تقريبا، شكلت 39.65% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 202.22 مليون سهم للقطاع، أي ما نسبته 27.78% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.76% بعد أن وصل إلى 78.33 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.76% بقيمة إجمالية بلغت 25.79 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.96% وبقيمة إجمالية بلغت 13.77 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 12.69 مليون د.ك.، شكلت حوالي 15.62% من إجمالي تداولات السوق.

- قطاع العقار شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي

صافي الأرباح المعلنة بحسب القطاعات

القطاع	التسعة أشهر 2015	التسعة أشهر 2014	نسبة التغير	الترتيب إلى السوق	عدد الشركات المعلنة
النفط والغاز	2,570,294	18,267,808	-114.07%	9	5
مواد أساسية	7,556,447	21,647,087	-65.09%	8	3
صناعية	126,608,536	118,601,977	6.75%	3	27
سلع استهلاكية	55,249,220	56,356,300	-1.96%	6	6
رعاية صحية	3,251,537	3,430,680	-5.22%	11	2
خدمات استهلاكية	39,987,461	35,456,431	12.78%	7	11
اتصالات	151,747,358	189,600,382	-19.96%	2	4
بنوك	681,060,778	604,549,112	12.66%	1	12
تأمين	29,248,501	18,007,189	62.43%	10	7
عقار	93,295,611	95,168,666	-1.97%	4	27
خدمات مالية	85,486,284	80,736,028	5.88%	5	27
تكنولوجيا	1,530,040	2,170,274	-29.50%	12	2
إجمالي السوق	1,272,451,479	1,243,991,934	2.29%		133

جدول يوضح صافي الأرباح المعلنة بحسب القطاعات

- المؤشر السعري سجل خسائر أسبوعية بسيطة على إثر استمرار حضور بعض العوامل السلبية

أحد أكبر الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص

البنك الوطني يوظف 350 كويتياً حديثي التخرج

- الفليج: الاستثمار في الكفاءات الوطنية الشابة في مقدمة أولويات بنك الكويت الوطني

الإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني مع الموظفين الجدد

قام بنك الكويت الوطني بتوظيف اكثر من 350 شابا وشابة حديثي التخرج من الكفاءات الوطنية خلال العام 2015، ليكرس موقعه واحدا من أكبر الجهات توظيفا للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت صلاح يوسف الفليج إن بنك الكويت الوطني يفخر بكونه احد أكبر الجهات في القطاع الخاص توظيفا للعمالة الوطنية. وقد عزز البنك خلال العام 2015 استثماراته في تنمية الموارد البشرية في اطار سياسته القائمة على تطوير كفاءات كوادره ، ودعم الخطط الوطنية الهادفة إلى توظيف وتأهيل الكوادر الكويتية وتنمية الثروة البشرية التي تشكل اللبنة الأساسية لقادة المستقبل. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت الوطني بتوظيف نحو 350 كويتية وكويتيا حديثي التخرج وذلك انطلاقا من استراتيجيته الرامية إلى استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة وفتح المجال أمامها لبناء مسيرة مهنية في أفضل بنوك المنطقة.

وأضاف الفليج أن بنك الكويت الوطني يولي اهتماما خاصا بالمواهب الوطنية الشابة وقد وضع برامج خاصة لتطويرها وضمان ارتقائها في السلم الوظيفي، حيث قام البنك بتوفير أكثر من 1300 فرصة تدريبية للموظفين لإعداد الكفاءات والقيادات المصرفية الواعدة، وذلك بالتعاون مع ابرز المعاهد والجامعات العالمية. ونحن في بنك الكويت الوطني نعتز بأن نرى شبابنا في مواقع قيادية داخل البنك، لأن هذا ما يضمن الاستمرارية والتطور المستدام، ومن هذا المنطلق فإننا في بنك الكويت الوطني سنبقى الداعم الأكبر للكوادر الوطنية وملتزمين بالوقوف إلى جانب الشباب الكويتي لتحقيق طموحاته وأهدافه.

وتلتقي جهود بنك الكويت الوطني في استقطاب الكفاءات الوطنية بخططه التطويرية والتدريبية الساعية للاستثمار بالكوادر الوطنية وإعداد جيل مصرفي واعد. ويحرص البنك على تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية المحترفة باعتباره من رواد المؤسسات المصرفية في المنطقة التي تبنت تنظيم برامج تدريبية للموظفين.

ويوفر بنك الكويت الوطني سنوياً مجموعة من البرامج التدريبية الموجهة للخريجين والطلبة إلى جانب البرامج الاحترافية المتخصصة لموظفيه بالتعاون مع أرقى الجامعات والمعاهد والمؤسسات العالمية. ويأتي في مقدمها برنامج «تطوير القيادات المصرفية الشابة» وهو المبادرة الأولى من نوعها لتطوير القيادات المصرفية من الكوادر الوطنية الشابة ذات المؤهلات العالية، وبرنامج الشباب، وبرنامج التدريب الصيفي السنوي لطلبة المدارس والكليات لعملاء حساب الشباب، وبرنامج «أكاديمية الوطني» المخصص لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

30 مشروعاً شملت أكثر من 100 طالب وطالبة

«بيتك» يرعى مشاريع تخرج طلبة «الهندسة والبترول»

بعض اصحاب المشاريع في «بيتك»

شارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعم ورعاية مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت في مختلف أقسامها العلمية، في تأكيد جديد على اهتمامه بشريحة الشباب والطلبة والدارسين وحرصه على تشجيع كافة المبادرات والإبداعات العلمية للشباب الكويتي عموما وطلبة الهندسة والبترول على وجه الخصوص، وضمن اطار المسئولية الاجتماعية للبنك.

وساهم «بيتك» برعاية 30 مشروع تخرج شملت أكثر من 100 طالب وطالبة تنوعت مشاريعهم التي تساهم في معظمها بايجاد حلول وافكار مبتكرة تواجه المشكلات والتحديات التي تعترض بيئة العمل في المجال النفطي والمجالات الأخرى المتعلقة بهذه الصناعة.

ويؤكد دعم «بيتك» لطلبة كلية الهندسة والبترول ادراكه بانها من اهم الكليات التي تخرج طلبة مؤهلين للعمل في اهم قطاعات الاقتصاد في البلاد، حيث ان علوم الهندسة بمختلف اختصاصاتها تساهم بخلق افكار يمكنها ان تثري الواقع الاقتصادي، اذ ان تحقيق التنمية والازدهار والتكامل الاقتصادي لايمكن ان يتم الا من خلال بيئة اجتماعية خصبة يساهم «بيتك» بتوفيرها من خلال تقديم الدعم اللازم المادي والمعنوي لتنمية الطاقات العلمية وايجاد سبل ممهدة تفتح الافق واسعة للمضي قدما في التطوير والتنمية بما ينسجم مع إستراتيجية «بيتك» الذي يضع التنمية ركيزة أساسية في أولوياته.

وأعرب طلبة الكلية عن تقديرهم لـ «بيتك»، مثمنين جهوده ودعمه للتواصل للطلبة والمبادرات العلمية والانشطة المختلفة التي من شانها ان تساهم في البناء والتطوير والتنمية بمفهومها الشامل.

خلال الأشهر التسعة الأولى من 2015

1.6 مليون دينار أرباح العمليات المستمرة لشركة «الأمان»

اعلنت شركة الأمان للاستثمار عن تحقيق صافي أرباح من العمليات المستمرة مقدارها1.644.011دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30/9/2015نصيب السهم الواحد منها 8.4 فلس، وذلك بعد أن كانتارباح الشركة خلال نفس الفترة لسنة 2014 من مصادر عمليات غير مستمرة. وقال يوسف إبراهيم الغانم، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي فيالشركة: « إن التحسن في معيار جودة الأرباح يأتي نتيجة طبيعية للتغيير الاستراتيجي الذي تبنته إدارة الشركة تماشيا مع التغيرات التي تشهدها بيئة الاستثمار وإننا مستمرون في التركيز على جودة أرباحنا.»

وأكد أن الأمان قد نجحت بفضل الجهود المتميزة التي اظهرها فريقها من تجاوز محنة الأزمة المالية التي اهتزت لها شركات عريقة محليا وعالميا وأن الشركة قد نجحت في تسوية جميع ديونها مع البنوك منذ سبتمبر 2014 وهو ما هيأ لها البيئة المناسبة للعمل وفق استراتيجيات جديدة تؤهلها لتحقيق طموحات مساهميها وعملائها.

و أضاف الغانم:»إن الشركة مستمرة فياعادة هيكلة أصولها والخارج من بعض استثماراتهاالمتاحة للبيع تنفيذا للسياسة التي تهدف إلى التخلص من الأصول التي لا تتماشى مع التوجهات الاستثمارية ضمن الاستراتيجية الجديدة».

وقال:»إن من أهم توجهاتنا خلال المرحلة الجديدة أن يكون للأمان دور رائد في هندسة أفكار منتجاتها الإستثمارية وأن يكون لها دور فاعل في إدارة الاستثمارات التي تطرحها وأن يتم تجميع الاستثمارات ذات الطبيعة المتشابهة في كيانات يكون للأمان وحلفائها حصص سيطرة فيها بحيث تؤدي إلى إضافة القيمة إلى ثروة مساهمينا».